مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد6،العدد1 – جوان 2019
OEB Univ. Publish. Co.

مواجهة التهميش والإقصاء الاجتماعي من وجهة نظر المختصين في الجزائر وبعض البلدان العربية
ـ دراسة استكشافية ـ

Facing marginalization and social exclusion from the perspective of specialists in Algeria and some Arab countries - an exploratory study

أ.د. حدة يوسفي، جامعة باتنة–1–، الجزائر.
yousfihad@yahoo.fr

تاريخ التسليم:(2018/05/25)، تاريخ المراجعة:(2019/10/30)،تاريخ القبول:(2018/11/10)

ملخص :

هدفت الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيسي وهو التعرف على الآليات المقترحة لتمكين وتفعيل دور المعاقين داخل المجتمع ، إذ أن مفهوم التمكين يشير إلى إكساب الشخص المعاق مختلف المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات التي تؤهله للمشاركة الإيجابية في مختلف أنشطة الحياة إلى أقصي حد ممكنتسمح به إمكانياته ،إضافة إلي تغيير ثقافة المجتمع نحوه من ثقافة التهميش إلي ثقافة التمكين.كما هدفت الدراسة إلى تقييم العامين في مجال الإعاقة لنظرة أفراد المجتمع لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة عموما، وكيف يقيمون الإمكانات الموجودة في المجتمع لاحتوائهم .ولتحقيق الهدف استخدمت الباحثة إستبيانا مفتوحا على عينة عرضية مكونة من 30 أخصائي من الجزائر وبعض البلدان العربية. والنتائج المتوصل إليها أشارت إلى أن العاملين في الميدان يؤكدون على الدور المهم للمعاقين في التنمية ،وأن هناك إقصاءا اجتماعيا لهم ،كما اقترحوا العديد من الآليات العملية لمحاربة التهميش والإقصاء ضدهم

الكلمات المفتاحية: الإقصاء،التهميش، آليات التمكين، المعاقين.

Abstract :

The presentstudyaimed to achieve a major goal is to identify the mechanismsproposed to enable and activate the role of the handicapped in the community, where the concept of empowermentrefers to giving the individualwithdisabilities in the variousknowledge, attitudes, values and skillsthatqualifyhim to participate in the variousactivities of life to the maximum extent possible, also change the culture of the communitytowardhimfrom a culture of marginalization to a culture of empowerment. To achieve the goals, the researcherused a open questionnaire to the occasionalsamplecomposed of 30 specialistsfromAlgeria and someArab countries. The resultsindicatethat the specialistsconfirm the important role of the disabled in development, and thatthereis a socially-exclusivist position about them and suggestedmanypracticalmechanisms to fightmarginalization and exclusion againstthem

Keywords: exclusion, marginalization, empowerment , Handicapped

* **المؤلف المراسل: أ.د. حدة يوسفي ، الإيميل: yousfihad@yahoo.fr**

مقدمة:

إن التوجه العالمي السائد اليوم للبلدان المتقدمة هو توجه لإحداث القطيعة مع كافة أشكال التخلف والتهميش الاجتماعي والإقصاء ،بمعنى القطيعة مع(نظام القيم الاجتماعية المتخلفة وغير المستجيبة لمتطلبات التنمية الإنسانية والتمكين البشري، ثقافة الفقر،الهدر في الوقت والموارد،التغلب على الفجوة الرقمية والتخلف التكنولوجي،إستيراد التنمية دون خلقها وإبداعها،كل ما يؤدي إلى إعادة إنتاج البطالة،التخلي عن التوجهات الداعمة للبحث عن عمل إلى التوجهات الداعمة للتمكين من خلق فرص العمل ،كذا الانتقال من التعليم التلقيني إلى التعلم المستدام والابتكاري،الانبهار بالعولمة إلى المشاركة فيها والتعامل معها،من اعتبارالمعاق غير قادر على الانخراط في تفاصيل الحياة الاجتماعية إلى إدماجه وتمكينه اجتماعيا). من هنا تعتبر قضية الإهتمام بالمعاقين من القضايا الأساسية للتنمية البشرية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ،إذ يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من بين المقومات الأساسية للنمو الإقتصادي والتطور الإجتماعي في أي مجتمع.

والتنمية البشرية هي تنمية الفعل من ناحية وتنمية التفاعل من ناحية أخري أي أن التنمية البشرية لابد أن تشمل تنمية رأس المال البشري ورأس المال الإجتماعي في آن واحد ،ويشير رأس المال الإجتماعي إلى النظام المؤسساتي والعلاقات والثقافة السائدة والعادات والتقاليد التي تؤثر على كافة أفراد المجتمع ومن بينهم المعاقين بما ينعكس على المشاركة في التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر علي عملية التنمية وإستمرارها.

ولقد أدى الالتفات إلي الأهمية البالغة لمفهوم رأس المال البشري ودوره في نهضة المجتمع وتقدمه إلي إعطاء أولوية متقدمة للتنمية البشرية في مجالات مثل رعاية الفقراء،المهمشين والمعاقين وغيرهم ،كي نستفيد بما لديهم من طاقات ،وتركيزنا هنا على المعاقين عموما فلكي نمكن لهم داخل المجتمع لا بد من تأهيلهم وتعليمهم وإدماجهم في مجتمعهم كقوى منتجة وفاعلة. والإعاقة بمختلف أنواعها تعتبر مشكلة مست جميع المجتمعات،منذ أن وجد الانسانلذا فهي ظاهرة إنسانية إجتماعية ،ولقد أخذت مكانة بارزة في اهتمامات الدارسين والباحثين،نظرا لتفاقمها في مختلف أنحاء العالم،سواء في البلدان المتطورة أو المتخلفة، حيث بلغت نسبة المعوقين 10% من سكان العالم،أي ما يقارب 600 مليون معاقا،منهم 80 % في الدول النامية ،ولقد أقرت وثائق الأمم المتحدة بأن عدد المعاقين بصفة عامة في كل مجتمع يتراوح ما بين 10-15% من مجموع عدد السكان ،ويتوقع الخبراء أن تزداد مشكلاتهم كل سنة،وذلك راجع إلى زيادة أعدادهم،والتي بدورها ترجع إلى تعدد الأسباب المؤدية للإعاقة والتي تتمثل في الأسباب الوراثية،والأسباب البيئيةوتعدد عواملها.(القريطي،23،1996)

وتعرف الإعاقة أيضا بكونها فقدان أوتهميش أو محدودية المشاركة في فعاليات وأنشطة وخبرات الحياة الاجتماعية عند مستوى مماثل للعاديين وذلك نتيجة العقبات والموانع الاجتماعية والبيئية، وتشير fahmeedawahab إلي أن المعاقين يتعرضون في كافة المجتمعات إلي مختلف صور التمييز السلبي وخاصة الاستبعاد من كافة فعاليات وخبرات الحياة الاجتماعية وتعد الإناث أكثر فئات المعاقين تعرضا للإهمال و التجاهل بصورة خاصة في المجتمعات النامية ،وفي المناطق الريفية وترصد الباحثة الكثير من صور التحيز السلبي ضد النساء المعاقات في الدول النامية في أسيا منها :قلة الدعم المادي المخصص للإنفاق في مجال تعليم الأطفال والمراهقين من الإناث المعاقات ،إضافة إلي عدم تأهيلهم بالصورة الكافية لدمجهم في المجتمع وبناء علية تترك المرأة المعاقة علي هامش المجتمع تعاني من العزلة الاجتماعية والنفسية وتتعرض للنبذ والإهمال الاجتماعي وينظر إليها بوصفها عبئا علي المجتمع ويدلل علي ذلك الكثير من الإحصائيات التي تظهر بوضوح الظلم الاجتماعي الواقع على النساء المعاقات في العديد من الدول الآسيوية (اسماعيل، د.ت،328). ولذلك فإن قضية تمكين المعاقين ودمجهم في المجتمع إندماجا كليا هي قضية إنسانية تتعلق بالمجتمع ككل وتحتاج إلى كامل جهوده حتى يتحقق الإقبال الجماهيري والوعي بها، وإزالة المعوقات والإتجاهات السائدة التي تعزز المفاهيم الاجتماعية الخاطئة التي ترى أن الإعاقة مصدرا من مصادر النقص التي تحط من قدر صاحبها ،لأن الناس بطبيعتها تكره المواقف التي تؤثر فيها إنفعاليا وتجعلها تشعر بعدم القدرة والتمكن.

وتقوم فكرة الدراسة الحالية على التعرف على الآليات المقترحة لإدماج وتفعيل دور(المعاقين) داخل مجتمعهم المحلي ،حيث تكمن مشكلة المعاق في الظروف والسياقات الإجتماعية المختلفة والمهيأة للإعاقة و التي تضع قيود وعقبات غير مبرره،ولا تستند إلي رؤى علمية أمام مشاركة المعاق في فعاليات الحياة الاجتماعية وتشير العديد من الأبحاث إلي أن مشكلات المعاق الحياتية والتوافقية لا ترجع إلي الإصابة أو الإعاقة في ذاتها ،بل تعود بالأساس إلي الطريقة التي ينظر بها المجتمع إليهم.

وترتب علي ذلك أن تم تهّميش واستبعاد الأشخاص المعاقين من مسار الحياة الطبيعية مما أدي إلى فقدان أو محدودية مشاركتهم فيها نتيجة العقبات، والموانع الإجتماعية والبيئية التي تحول دون تفاعلهم مع المجتمع كالتحيز ضد الإعاقة والمعوقين ،والميل إلي الوصم والتنميط وبيروقراطية الإجراءات، والحرمان من فرص العمل ،وتعذر وجود وسائل المواصلات المناسبة...الخ. كما أن مؤسسات التربية الخاصة تقوم علي فكرة العزل وبالتالي الفشل في تزويدهم بالمناهج التربوية العادية ،مما يترتب عليه الإستبعاد من فعاليات الحياة الإجتماعية، وأن السبب الأساسي في هذه المشكلات إنما يعزي إلي فشل المجتمع في التسامح والتقبل للاختلافات والفروق بين المعاقين وأقرانهم العاديين، وبذلك العزل من المشاركة العادية في فعاليات وأنشطة وخبرات الحياة الاجتماعية اليومية من أجل تنمية فعالة للمجتمع.

إشكالية الدراسة:

إذا كانت التنمية البشرية تشمل تنمية رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي في آن واحد ،حيث يشير رأس المال الاجتماعي إلى النظام المؤسساتي والعلاقات والثقافة السائدة و العادات والتقاليد التي تؤثر علي كافة أفراد المجتمع ومن بينهم المعاقين،مما ينعكس على المشاركة في التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر علي عملية التنمية واستمرارها ،من هنا أصبح لزاما على هذه المؤسسات توفير وتهيئة جميع الظروف الملائمة من أجل التمكين الإجتماعي لهذه الفئات وذلك من أجل تنمية شاملة وفعالة دون إقصاء أو تهميش لأي طرف. كما أن المداخل التقليدية للإعاقة تفسرها بوصفها موضوعا طبيا ،حيث تنحصر أي محاولة للتعامل معها أو التخلص من الصعوبات التي يُعتقد أنه السبب في الإعاقة والمشكلات المرتبطة بها، وترتب علي ذلك أن هُمش وأستبعد الأشخاص المعاقين من مسار الحياة الطبيعية مما أدي إلي فقدان أو محدودية مشاركتهم فيها نتيجة العقبات، والموانع الإجتماعية

والبيئية التي تحول دون تفاعلهم مع المجتمع ،ولا يجب أن يفهم من ذلك إغفال الفروق الفسيولوجية والمورفولوجية ولكن الهدف يتمثل في علاج هذا التأثير دون الإلتزام بالأحكام ذات الطابع التقويمي مثل السواء / في مقابل اللاسواء، أو العادي / في مقابل غير العادي مع التركيز بصفة أساسية على الجوانب و الأبعاد المجتمعية التي يمكن تغييرها من خلال الإفتراضات العامة للنموذج الإجتماعي في تفسير الإعاقة الذي يؤصل فيه بصفة خاصة لما يعرف بثقافة التمكين ،لذلك تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن مجموعة تساؤلات وهي:

1- كيف يقيم الأخصائيون والعاملون في مجال الإعاقة (الجزائر وبعض البلدان العربية) نظرة أفراد المجتمع لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة؟
2- ما هي الآليات التي يقترحها الأخصائيون والعاملون في مجال الإعاقة(الجزائر وبعض البلدان العربية) من أجل **تمكين الأفراد** المعاقين من المشاركة الفعالة في التنمية وبناء المجتمع؟
3- كيف يقيمون الإمكانات المهيأة في المجتمع لاحتواء ذوي الاحتياجات الخاصة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

1. التعرف على أراء المتخصصين في مجال الإعاقة(في الجزائر وبعض البلدان العربية)حول نظرة أفراد المجتمع نحو المعاقين.
2. التعرف على أراء المتخصصين في مجال الإعاقة (في الجزائر وبعض البلدان العربية)حول الإمكانات المسخرة في المجتمع لإحتواء فئات المعاقين.

3. التعرف على الآليات المقترحة من طرف الأخصائيين والمتخصصين (في الجزائر وبعض البلدان العربية) للتكفل بفئات المعاقين والتقليل من الاستبعاد الاجتماعي ضدهم.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من التأكيد علي أن الإعاقة تتخلق أساسا في ظل ظروف إجتماعية معينة حتى وإن كانت ذات منشأ تكويني أو وراثي ، فإن السياق الإجتماعي هو المتغير الأساسي والفارق في نشأة المصاحبات الإجتماعية والسلوكية بكل تداعياتها السلبية علي المعاق مما يلزم معه تغيير الثقافة السائدة حول الإعاقة وذلك من خلال تبني إستراتيجية دمج وتمكين المعاقين من المشاركة الإجتماعية والإستفادة من المميزات والخدمات التي تنتجها مؤسسات المجتمع للعاديين .

كما تتمثل أهمية الدراسة في إقتراح مجموعة من التوصيات الهدف منها محاولة إدماج المعاقين داخل المجتمع ،وتغيير الثقافة السائدة عن الإعاقة ،من خلال تحديد الأدوار التي يمكن أن يسهم بها أفراد المجتمع ومؤسساته لتحقيق الإحتواء الإجتماعي لهذه الفئة وقبولها وذلك بغرض الوصول إلي وضع سياسات وآليات تعمل علي إدماجهم في كافة قضايا التنمية.

مفاهيم الدراسة:

الإقصاء الاجتماعي:

مصطلح محلّ خلاف، ومن الممكن تقصّي أثره بالرجوع إلى ماكس فيبر الذي عّرفه بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي،فقد كان يرى أن الانغلاق أو الاستبعاد بالمحاولات التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزاً متميّزاً على حساب جماعة أخرى من خلال عملية إخضاعها.(الجراح،2016)

الإعاقة: هي حالة يعاني فيها الفرد من العجز أو الصعوبة في أداء نوع أو أكثر من الأعمال أو الأنشطة الجسمية أو الفكرية بالنسبة إلى الأفراد العادين الذين يتساوى معهم في العمر والجنس أو الدور الاجتماعي وتعتبر أعمال أساسية من متطلبات الحياة اليومية مثل الحركة والنشاط الرياضي وتكوين علاقات اجتماعية وأداء الأنشطة الاقتصادية والأعمال الفكرية وبهذا تؤدي حالة العجز هذه عن اعاقتة عن القيام بدورة الذي يفرضه علية سنة وجنسه والاعتبارات الاجتماعية والحضارة في مجتمعة . (فراج، 14،2003 ورد في النجار ،واخرون، دت،12)

التمكين:يعرف التمكين بأنه زيادة الاهتمام بالعاملين من خلال توسيع صلاحياتهم وإثراء كمية من المعلومات التي تعطى لهم،وتوسيع فرص المبادرة و المبادأة لاتخاذ قراراتهم ومواجهة مشكلاتهم التي تعترض أدائهم (الكبيسي،2004،136)

التمكين الاجتماعي (للمعاقين):يقصد به إكساب المعاق مختلف المعارف والإتجاهات والقيم والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية الفعالة في مختلف أنشطة وفعاليات الحياة الإنسانية إلي أقصي حد تؤهله لهم إمكانياتهم وقدراتهم إضافة إلي تغيير ثقافة المجتمع نحو المعاقين والإعاقة من ثقافة التهميش إلي ثقافة التمكين.(القصاص،34،2010)

الاطار النظري والدراسات السابقة:

الاقصاء الاجتماعي:

لغويا:

الاقصاء من الفعل الثلاثي المزيد أ،ق،ص،ى.فعل أقصى، يُقْصِي،أقْصِ ،إقْصاءً ،فهو مُقْصٍ ،والمفعول مُقْصًى ،أقصاه عن عمله أبْعَده عنه .نزلنا منزلاً لا يُقصيه البصرُ :لا يَبْلُغ أقصاه. (معجم اللغة العربية المعاصر)

اصطلاحا:

يبدو أنّ الاستعمال الحديث لمصطلح «الإقصاء الاجتماعي»، نشأ في فرنسا، حيث جرت العادة على إستعماله في الإشارة أساساً إلى الأفراد الذين تخطّاهم النظام البسماركي للضمان الاجتماعي ،وكان المستبعدون اجتماعيا هم الذين إستبعدتهم الدولة بصورة رسمية.ويميل الأميركيون إلى إستعمال مصطلحات أخرى غير مصطلح الإقصاء الاجتماعي ،ومنها مصطلح «التغويت» (نسبة إلى الغيتو)،و«التهميش» و«الطبقة الدنيا» على أنها تتألّف من أجيال عديدة من البشر الذين ينتمون إلى أقليات إثنية، ويعيشون في أحياء مقصورة عليهم،يتلقون فيها خدمات الرعاية الإجتماعية،وقد حيل بينهم وبين الإتصال بأغلبية المجتمع، كما أنهم يمثّلون خطراً على هذا المجتمع،

بيد أن تحديد معنى الإقصاء، يتطلب تمييزاً أفضل بينه وبين الفقر، فالأول يتعلق بالحرمان من حقوق تدخل في صلب التعاقد الإجتماعي وبالحرمان كذلك من حق المشاركة في إتخاذ القرار وصناعة المصير،أمّا الثاني فيرتبط عموماً بالإخفاق الإقتصادي وأزمات التنمية،ولو أنه يتصل أيضاً بسوء السياسات وبالقرارات التي تتّخذ تحت تأثير جماعات الضغط،بالتالي هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين الإقصاء الإجتماعي ومسائل حسّاسة عديدة لها طابع إقتصادي وسياسي في آن واحد، كالتمييز وعدم المساواة ونقص قنوات المشاركة والإستقرار، فالمقصون يجدون أنفسهم غالباً عالقين في مصعد سياسي معطّل، ولا يرون مناصاً بعد حين من أن يطرقوا الأبواب بقوة، وبعد فترة أخرى سيقدمون على تحطيم الأبواب من دون أن يتمكن أحد من ردعهم ويلتقي هذا التحليل الذي يربط بين إتساع ظاهرة الإستبعاد الإجتماعي وقصور النظام السياسي والإقتصادي،مع الأفكار التي إعتمدها باحثوا مدرسة لندن للإقتصاد، التي حدّدت أربعة أبعاد للإستبعاد:عدم التمكّن من استهلاك السلع والخدمات،عدم وجود فرص فعلية

للمساهمة في أنشطة ذات قيمة إقتصادية وإجتماعية،نقص المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي والقومي،وضعف التفاعل الإجتماعي مع المحيط.وهكذا تتعمّق عزلة الفرد كلما قلّت مساهمته في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه.(خالد العيني،2012). و شكلت الدراسات الاجتماعية مدخلا هاما لدراسة وجود الإستبعاد الإجتماعي في المجتمعات الريعية ،وأثبتت الدراسات أن عملية توزيعالريع عامل هام في وجود وقيام مثل هذه الظاهرة الإجتماعية الخطيرة ،وأن منأهم سلبياتها إنزياح المجتمع ضد نفسه ومكوناته، بل إنه حتى في المجتمعات المتقدمة شكلت جيوب المهمشين مشكلة للأنظمة والحكومات والخطورة.وفي مجتمعاتنا لها شقان ليس فقط متعلقين بأطرافا لمجتمع نفسه الطبقة العليا والطبقة الدنيا بل في غياب الطبقة الوسطى كذلك وإضمحلالها، الذي نفهمه أن الإستبعاد الإجتماعي بشكله التاريخي المعروف متعلق بطبقة المهمشين أما الشكل الذي يلاحظ في مجتمعات أخري أن جزءا آخر يسعى لإستبعاد نفسه إجتماعيا نظرا لإكتفائه وعدم حاجته ربما وهنا مكمن الخطورة متى شعرت فئة أو طبقة بإكتفائها وإستغنائها عن باقي فئات المجتمع فالأمر خطير على المجتمع ككل مترابط يشد بعضه بعضا ويتلاحم أفراده في جميع الظروف والمناسبات.

كما لفت غيدنز الإنتباه مبكراً إلى قضية الاستبعاد الإجتماعي،حيث نبهنا إلى وجود شكلين للإستبعاد في المجتمعات المعاصرة بلغا درجة فائقة من الوضوح والتبلور،الأول وإستبعاد أولئك القابعين في القاع والمعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع،أما الشكل الثاني–عند القمة– فهو الإستبعاد الإرادي،أو هو ما أسماه غيدنز(ثورة جماعات الصفوة)، حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة وأحياناً من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية ،إذ يختار أعضاؤها أن يعيشوا بمعزل عن بقية المجتمع،وبدأت الجماعات المحظوظة تعيش داخل مجتمعات محاطة بالأسوار،وتنسحب من نظم التعليم العام،والصحة العامة...الخ،الخاصة بالمجتمع الكبير.

وبذلك يلفت نظرنا إلى الإستقطاب الذي أحدثته عولمة الإقتصاد على المستوى الطبقي، حيث عملت على إضعاف الطبقة الوسطى (أو حتى تدميرها أحياناً) وخلفت المجتمع يعاني الإستقطاب الحاد بين طبقة عليا كثيرة القوة والنفوذ قليلة العدد. وطبقة أدنى (هي غالبية الناس) كثير العدد قليلة الحول والمال.(المومني،د.ت،25)

ثانيا :التمكين الاجتماعي:

لغويا :أصلالكلمة م ك ن ، ومصدر للفعل مكّن وهو مزيد ثلاثي، والأصل" مكَن.

يقال مكن، مكنه الله من الشيء وأمكنه منه، وأستمكنالرجل من الشيء وتمكن منه، وفلان لا يمكنه النهوض: أي لا يقدر عليه (ابن منظور،680،2000)

وقد أورد الفيروزبادي في القاموس المحيط: المكانة ،والمنزلة عند ملك،ومكُن ككرم وتمكن فهو مكين، والمكان : الموضع، ومكنته من الشيء وأمكنته منه، فتمكن وأستمكن، وتمكن من الشيء وأستمكن ظفر، والاسم من كل ذلك المكانة.(الفيروزبادي،1480،2011)

ونخلص إلى أن التمكين له معان متعددة متقاربة كالمنزلة، والتمليك، والإقدار من الشيء، والتسليط عليه، والظفر به.ووردت كلمة مكّن ((مكّنه)) بمعنى جعله قادراً على فعل شيء معين ويقال إستمكن الرجل من الشيء صار أكثر قدرة عليه ،كما يقال متمكن من العلم أو من مهارة معينة بمعنى متقناً للعلم أو للمهنة.

إصطلاحا:

يعتبر مصطلح التمكين من المصطلحات الحديثة،وتم ظهوره في قاموس الإدارة الأمريكية،ويحتل هذا الإجراء أو الأسلوب في تسيير الموارد البشرية أهمية كبيرة خصوصاً إذا فكرت المنظمة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة،وعموما له دور هام في نجاح المنظمات المتوجهة نحو العميل،فهو يساعد على الخلق والإبداع والابتكار لدى الأفراد،وأيضا على اختصار الأوقات مثل مدة الإنتاج ومدة اتخاذ القرارات،لذا هناك من يرى أن تمكين العاملين في المنظمات التي تركز على العميل يعتبر أمر لا بد منه للأفراد المتعاملين مباشرة مع الزبائن ذلك لتمكنهم من إتخاذ كل القرارات اللازمة في التعامل مع الزبائن (خصوصا بالنسبة للبنوك) (ملحم، د.ت،18).

التمكين حالة ذهنية داخلية تحتاج إلى تبني وتمثُّل لهذه الحالة من قبل الفرد،لكيتتوافر له الثقة بالنفس والقناعة بما يمتلك من قدرات معرفية تساعده في اتخاذ قراراته، واختيار النتائج التي يريد أن يصل إليها .والتمكين لدى البعض ينظر إليه على أنه تحرير الإنسان من القيود، وتشجيع الفرد، وتحفيزه، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة، والإبداع.(ملحم، د.ت،18).

يعرف عبد الوهاب التمكين بأنه إعطاء العاملين الصلاحيات والمسؤوليات ومنحهم الحرية لأداء العمل بطريقتهم دون تدخل مباشر من الإدارة مع توفير كل الموارد و بيئة العمل المناسبة لتأهيلهم مهنيا و سلوكيا لأداء العمل مع الثقة المطلقة فيهم.(عبد الوهاب،35،1997)

وهناك من وصف التمكين على أنه حاله ذهنية لدرجة أن الفرد الذي يمتلك هذه الحالة الذهنية،يمتلك الخصائص الآتية التي يمكن أن نطلق عليها خصائص الحالة الذهنية للتمكين والتي تشتمل على:

1. الشعور بالسيطرة والتحكم في أدائه للعمل بشكل كبير.
2. الوعي والإحساس بإطار العمل الكامل (أي الأعمال والأشياء التي تدور في ذلك العمل الخاص الذي يقوم به الموظف).

3. المساءلة والمسؤولية عن نتائج أعمال الموظف.
4. المشاركة في تحمل المسؤولية فيما يتعلق بأداء الوحدة، أو الدائرة، وحتى المؤسسة التي يعمل بها.

إن ما يساهم في توضيح أهمية التمكين بشكل أكبر، أن نرى بأن التمكين يعطي الفرد مزيدا من المسؤولية المناسبة للقيام بما هو مسؤول عنه (أي إعطاء الإنسان الأقرب للمشكلة مسؤولية كاملة وحرية للتصرف في المشكلة لأنه أو لأنها أقرب الناس للمشكلة وأكثرهم احتكاكاً وتأثيراً بمشكلته أو مشكلتها). (ملحم، د.ت،19)

ثالثا : مفهوم الإعاقة

يعد تحديد مفهوم الإعاقة من مناطق الاشتباك بين النظريتين المتجادلتين في مجال الإعاقة (النظرية الطبية والنظرية الاجتماعية) فالأولي مهيمنة بشكل شبه كامل علي مجال الإعاقة وخاصة بالنسبة للبحث العلمي،وتعرف الإعاقة علي أساس القصور الناتج عن العاهة الجسدية،أما النظرية الثانية فتعرف الإعاقة علي أساس الحواجز البيئية – بالمعني الواسع – المسئولة عن إعاقة الإنسان عن ممارسة حياته بشكل طبيعي،والحقيقة أن منطقة الاشتباك تلك ستستغرق وقت طويل، فكل من النظريتين تحمل جانب من الحقيقة،فالإعاقة حالة ظرفية تحدث عندما تلتقي العاهة الجسدية مع حاجز بيئي، ومع ذلك فالأمر ليس بهذه البساطة فحتى التعريف علي المستوي الطبي غير محدد وغير ثابت،فإذا كان جوهر التعريف الطبي هو القصور الدائم ،فتطور الطب نفسه ينفي فكرة الثبات، وبالتالي نجد علي مستوى البحوث والمسوح الإحصائية تباينات ناتجة عن اختلاف التعريف من حيث شموله لأمراض معينه من عدمه،مثل روماتيزم القلب الذي تعتبره بعض القوانين إعاقة وتنفيه قوانين أخري،مثله في ذلك مثل كبر السن الذي يعد إعاقة في غالبية القوانين الغربية. وعلى كل حال ومع الإقرار بالاختلاف بين الرؤية القانونية وبين الرؤية الطبية المهيمنة علي الأنشطة الاجتماعية في مجال الإعاقة،سوف نعتمد علي المعلومات المتاحة والتي ترتكز جميعها علي التعريف الطبي، وسوف نركز علي الإحصاءات المعتمدة على تعريف منظمة الصحة العالمية بوصفه أقرب التعريفات الطبية للدقة (حالة من القصور أو الخلل في القدرات الجسدية أو الذهنية ترجع إلى عوامل وراثية أو بيئية تعيق الفرد عن تعلُّم بعض الأنشطة التي يقوم بها الفرد السليم المشابه في السِّن.

أما مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة :هو مفهوم بنائي يتسع ليشمل فئات إجتماعية كثيرة غير ذوي الحاجات الخاصة (الجسمية أو الذهنية) فهناك الإعاقة(العقلية،السياسية ،القانونية،الاقتصادية...) ،حيث يذكر أن هناك إتجاهات تربوية حديثة لاستخدام مسمى ذوي الإحتياجات الخاصة بدلاً من مصطلح (معوقين)،لأن المصطلح الثاني يعبر عن الوصم بالإعاقة،ومالها من آثار نفسية سلبية على

الفرد ،كما أن هناك دلائل مستمدة من علم النفس و الإجتماع والتربية أن المسميات قد تكون ذات أثر معوق ، لذا يتوجب علينا الحذر عند إستخدام المصطلحات التي نلصقها بالأفراد الذين نريد مساعدتهم .

الدراسات السابقة :

1. دراسة اللالا،صائب كامل علي:(2015) هدفت إلى التعرف على تقييم الخدمات التربوية والمساندة المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر المعلمات والأخصائيات في مراكز الرعاية النهارية في مدينة الرياض،ولتحقيق أهداف الدراسة طبق الباحث قائمة بالخدمات التربوية والمساندة،اشتملت على قسمين تضمن القسم الأول مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالعاملين،وتضمن القسم الثاني فقرت الاستبانة المكونة من 24 فقرة تمثل محاور الاستبانة الرئيسة وهي: واقع الخدمات التربوية والخدمات المساندة المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة،وبلغت عينة الدراسة 76 معلمة وأخصائية في مراكز الرعاية النهارية وجمعية الأطفال المعاقين في مدينة الرياض،وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود اختلاف في تقييم المعلمات والأخصائيات لمستوى الخدمات التربوية ومستوى الخدمات المساندة المقدمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة،وإلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الخدمات التربوية المقدمة تعزى لمتغير الخبرة،كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الخدمات التربوية المقدمة تعنى لمتغير نوع الإعاقة،وإلى تقييم الخدمات التربوية والمساندة المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر المعلمات والأخصائيات في مراكز الرعاية النهارية في مدينة الرياض. (اللالا،2015)

2. **دراسةالعنزي، مطلق عشوي مفضي** (2012) هدفت إلى الوقوف على واقع تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت وأهم المشكلات التي تواجه هذا النوع من التعليم من خلال إبراز جهود مجلس الأمة الكويتي في هذا المجال،وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي المكتبي،وقد توصلت الدراسة إلى أن دولة الكويت قد أولت ذوي الاحتياجات الخاصة اهتماما كبيرا للوصول بهم إلى مستوى معقول من التعليم،بالإضافة إلى السعي نحو دمج كافة فئات الإعاقة في التعليم النظامي،وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن هنالك بعض المشكلات التي تواجه التربية الخاصة منها اقتصار تقديم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة على ذوي الإعاقة الحركية والبصرية والسمعية والعقلية دون غيرها من الإعاقات الأخرى،فضلا عن اقتصار البرامج التعليمية على بعض فئات ومستويات الإعاقة،وعلى مناطق جغرافية محددة. وبناء على نتائج الدراسة أوصى الباحث بإعادة النظر في صياغة التشريعات والقوانين الخاصة بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة،بالإضافة إلى القيام بحملات توعية في المجتمع بهذه الفئة عن طريق وسائل الإعلام،وتوسيع الخدمات التي تقدم لذوي الاحتياجات الخاصة لتشمل جميع فئات الإعاقة(عنزي،187،2002-227)

3. **دراسة القصاص، مهدي محمد(2010):** بعنوان التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصةإلى عدة نتائج منها تدني وضعية ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع المصري،ومعاناتهم من الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية الناتجة أصلا عن نظرة المجتمع إليهم،وليست المترتبة على الإعاقة في حد ذاتها،حيث لوحظ عدم حصول المعاقين على الكثير من الحقوق والخدمات مقارنة بأقرانهم العاديين. وضرب أمثلة لذلك بعدم توافر فرص العمل الكافية لذوي الاحتياجات الخاصة،حتى في إطار نسبة الـ 5% من فرص العمل حسب ما ورد في القانون،وفي حال عمل هؤلاء الأفراد يلاحظ أنهم يعملون في أعمال أو وظائف لا تتناسب مع ما يرد في شهادة التأهيل الاجتماعي التي تعطى لهم من مكاتب العمل والشؤون الاجتماعية،مشيراً إلى أن العجز المادي وفقر الرعاية الصحية يزيد من معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم،وينعكس ذلك على تدني مشاركتهم في الأنشطة المجتمعية المختلفة،وميلهم للعزلة.

كما عرض الباحث مجموعة توصيات لتمكين المعاقين منها:دعم أنشطة وبرامج الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أشكال الدعم المالي والفني،وإنشاء نوادي اجتماعية ورياضية متخصصة توفر سياقا لممارسة ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم كافة الأنشطة الرياضية والترفيهية،وكذلك إنشاء مراكز التدريب والتأهيل المهني؛لإكساب ذوي الاحتياجات الخاصة المهارات التي تمكنهم من العمل المهني بمختلف صيغه لمساعدتهم علي الحياة المستقلة ،معتبرا الإعاقة قضية اجتماعية في المقام الأول،تتخلق في ظل ظروف اجتماعية معينة تحد من تفعيل فائض الطاقة لذوي الاحتياجات الخاصة،وبالتالي فإن استغلال فائض الطاقة يتطلب إنشاء مراكز علمية متخصصة لدراسة كافة الموضوعات المرتبطة بالإعاقة والمعوقين(القصاص،2010)

مناقشة الدراسات السابقة : من العرض السابق للدراسات السابقة وجدت الباحثة أن هناك نقص في الدراسات المتعلقة بالتمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، والدراسات المعروضة هي دراسات تقيمية لواقع الإعاقة والمعاقين في المجتمعات العربية ،ولم تعثر الباحثة في ـ حدود اطلاعها على دراسات محلية. استهدفت واقع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر مما دفعها للبحث في الموضوع خاصة ما تعلق بمفهوم التمكين وأهميته للفرد المعاق من اجل دمجه اجتماعيا ، وهذا ما جعل من البحث استقصائيا واستكشافيا لهذا الواقع محليا وعربيا.

اجراءات الدراسة الميدانية

منهج الدراسة:اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي الاستكشافي لوصف وتحليل الاستجابات التي تم تجميعها من ميدان الدراسة .ويستخدم الاستكشاف كطريق للبحث عندما لا يتوفر للباحث معلومات دقيقة وكافية عن المشكلة التي هو بصدد بحثها فينزل للميدان لاكتشافها وذلك بجمع المعلومات والبيانات من المستجوبين مباشرة .

عينة الدراسة :تكونت عينة الدراسة من 30 أخصائيا وأكاديميا ومربيا في مجال الإعاقة والعاملين في مراكز تربية وتأهيل المعاقين من الجزائر وبعض الدول العربية وهي (الأردن 2، مصر 3،السعودية2، والكويت1).وقد تمت المعاينة عن طريق الصدفة اي من استجاب فقط للاستبيان وابدى الموافقة للمشاركة في البحث. وفيما يلي مواصفات العينة .

جدول رقم (01) : يمثل مواصفات عينة الدراسة

الخاصية / البلد	العدد	الأكاديميين	الأخصائيين والمربين
الجزائر	**22**	**7**	**15**
الدول العربية	**08**	**2**	**07**
المجموع	**30**	**9**	**22**

من خلال الجدول رقم (01) نجد أن عدد عينة الدراسة 30 مفردة بواقع 22 متخصصا من الجزائر و07 من دول عربية مختلفة منهم 22 أخصائي ومربي، و09 أكاديمين يمثلون تخصصات علمية مختلفة في علم النفس والتربية الخاصة والخدمة الاجتماعية.

حدود الدراسة:

الزمنية: أجريت الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الموسم الجامعي 2016/2015.

البشرية:أجريت على 30 متخصص أكاديمي ومربي في مجال الإعاقة من الجزائر وبعض البلاد العربية.

أداة الدراسة:

إستخدم لجمع البيانات إستبيانا مفتوحا من إعداد الباحثة وأشتمل بالإضافة إلى البيانات الأساسية ثلاثة أسئلة مفتوحة هدفت إلى التعرف على أراء المتخصصين والأكاديميين والعاملين في مجال الإعاقة حول تقييمهم لثلاث جوانب مهمة وهي:

1. نظرة أفراد المجتمع لذوي الاحتياجات الخاصة.
2. الإمكانات المهيأة لاحتواء هذه الفئة.
3. الآليات التي يقترحونها من أجل تمكين هذه الفئات من المشاركة الفعالة في التنمية وبناء المجتمع (انظرالملحق رقم1)

وقد وزعت الباحثة الإستبيان إلكترونيا على عينة من الأخصائيين في مراكز الرعاية المتخصصة عبر الوطن العربي وبالجزائر، بواقع 30 أخصائي في علم النفس و الإجتماع ومتخصصا ومربيا في مجال الإعاقة .

عرض نتائج الدراسة:

عرض نتائج التساؤل الأول: كيف يقيم الأخصائيون والعاملون في مجال الإعاقة نظرة أفراد المجتمع للمعاقين ؟

جدول رقم (02) : يوضح إستجابات العينة على التساؤل الأول

الإستجابات / العينة	نظرة سلبية		نظرة قصور		نظرة رفض وعدم تقبل		نظرة شفقة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
متخصصي الجزائر	22	%100	20	%90.99	21	95.45%	12	54.54%
متخصصي البلدان العربية	08	%100	08	%100	06	75 %	06	75%

من خلال الجدول رقم (02) يتضح أن النسب المعبرة عن تقييم الأخصائيون والعاملون في مجال الإعاقة لنظرة أفراد المجتمع للمعاقين كما يلي:

_ **متخصصي الجزائر** أكدوا وبنسبة 100**%** أن النظرة السائدة لهذه الفئة هي النظرة السلبية ، تليها نسبة 95.45**%** هي نظرة قصور ،ثم 90.99**%** هي نظرة رفض وعدم تقبل للمعاق، وأخيرا ما يقارب 54.54 **%** يرون أن النظرة السائدة هي نظرة الشفقة لهذه الفئة.

– **أما بالنسبة لمتخصصي البلدان العربية** فتتفق النسب في أن نظرة أفراد المجتمع إلى المعاقين هي نظرة سلبية بنسبة 100 **%** من استجابات أفراد العينة وكذا نظرة قصور بنسبة100**%**، فيما كانت نسب 75**%** هي النسبة المعبرة عن نظرة الرفض وعدم التقبل وكذا نظرة الشفقة لهذه الفئة.

عرض نتائج التساؤل الثاني: كيف يقيم الأخصائيون الإمكانات المهيأة في المجتمع لإستيعاب المعاقين ؟

جدول رقم (03): يمثل إستجابات العينة على التساؤل الثاني

الإستجابات / العينة	إمكانيات كافية		إمكانيات غير كافية	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
متخصصي الجزائر	00	%00	22	%100
متخصصي البلدان العربية	05	%62.50	03	37.50%

من خلال نتائج الجدول رقم (03) يتضح أن متخصصي الجزائر يتفقون بنسبة **100%** بان الإمكانيات المهيأة في المجتمع غير كافية تماما لإحتواء وإدماج المعاقين في صيرورة الحياة الإجتماعية .في حين نجد أن **62.5%** من متخصصي البلدان العربية يؤكدون أن الإمكانات المتوفرة في بلادهم كافية لإستيعاب هذه الفئة وإدماجها ،في المقابل يؤكد **37.5%** من العينة بأن الإمكانيات المتوفرة غير كافية لإستيعابهم .

5. عرض نتائج التساؤل الثالث: ما هي الآليات التي يقترحها الأخصائيون والعاملون في مجال الإعاقة من أجل تمكين الأفراد المعاقين من المشاركة الفعالة في التنمية وبناء المجتمع.

جدول رقم (04): يمثل إستجابات العينة على التساؤل الثالث

	المقترحـــــات
متخصصي الجزائر	1. تغيير نظرة المجتمع إلى هذه الفئة هو السبيل الأمثل لتنمية مفهوم الذات لديها و تقديرها لها و بالتالي ثقتها بنفسها لتكون قدرتها على المشاركة في الحياة الاجتماعية بصفة موفقة. 2. توفير كل الإمكانات المادية لتأهيل هذه الفئة تجعلها فئة قادرة على تحمل مسؤولياتها الشيء الذي يعتبر جزء من الفعالية الاجتماعية. 3. كما إن تعليم وتكوين هذه الفئة بما تسمح له قدراتها سيجعل من الممكن الإستفادة منها في المجال الإقتصادي . و كل هذا يتوقف على توفير المزيد من المنشئات و الإمكانيات لهذه الفئة . 4. تغيير النظرة إليهم على أنهم ناس عاديون رغم ما يعانون منه. 5. رد الإعتبار لهم، بتقبلهم عاملين إلى جانب العاديين في الدراسة، والعمل. 6. التكفل النفسي والتربوي والاجتماعي بهم وذلك بتوفير المزيد من الأخصائيين والمربين في مراكز الرعاية، مع ضرورة تدريبهم في هذا المجال،
متخصصي البلدان العربية	1. توعية المجتمع بخصوصيات هذه الفئة . 2. سن تشريعات تكفل الحقوق . 3. توعية دينية للأفراد إتجاه هذه الفئة . 4. إنشاء مراكز تأهيل خاصة تعمل علي دمج هذه الفئة بالمجتمع . 5. العمل على التغيير الفعلي للتصورات المرتبطة بهذه الفئات لدى المجتمع. 6. تمكين أكبر شريحة ممكنة من التعليم الجامعي لتطوير مستواها الفكري وبالتالي الدفاع بنفسها عن حقوقها، واقتراح الآليات التي تناسبها فعليا . 7. إتباع المقاييس العالمية التي تراعي خصائص هذه الشرائح في تصميم الأبنية العمومية والطرقات.

	8. القيام بإجراء بعض التعديلات في البيئة الطبيعية لتفي بالإحتياجات الخاصة بالأفراد المعوقين في هذه الأماكن وتطبيقها على ارض الواقع لتفي بإحتياجاتهم الأساسية. 9. زيادة وتطوير وتنويع الخدمات التربوية المقدمة للأشخاص المعوقين. 10. .توعية الأهل ومساعدتهم على التكفل بالمعاق من جميع الجوانب وبالأخص الجانب النفسي. 11. توفير مناصب شغل مناسبة للأفراد المعاقين بما يتناسب وطبيعة الإعاقة.

رابعا:تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

يتضح من تحليل استجابات حالات عينة الدراسة الميدانية (متخصصي الجزائر/ متخصصي بعض الدول العربية) ما يلي:

1- بالنسبة للتساؤل الأول:

من خلال النتائج المسجلة في الجدول رقم واحد فإن متخصصي الجزائر يؤكدون وبنسبة 100**%** من العينة المستهدفة بالدراسة أن نظرة أفراد المجتمع الجزائري للفرد المعاق هي نظرة سلبية وتليها 95.45**%**. نظرة قصور و90.99**%** هي نظرة رفض وعدم تقبل وأخيرا ما يقارب 45.45**%** من المتخصصين يؤكدون أن النظرة السائدة في المجتمع هي نظرة شفقة.

وهذه النسب تعبر عن وضع المعاق في الجزائر وعن عدم الوعي المجتمعي بخصوصيات هذه الفئة، فالملاحظ أنه ما زالت النظرة السائدة هي نظرة العجز والقصور وعدم التقبل لهؤلاء الأفراد، وقد جاءت آرائهم معبره عن معاناة المعاقين من حيث طريقة معاملتهم وما يرتبط بها من أفكار مجتمعية خاطئة وسائده منها ، أنه سلبي ، غير مفيد، غير طبيعي، عاجز ، قاصر، عديم الثقة في نفسه أو في الآخرين ،الي غير ذلك من الصفات السلبية التي توصم بها هذه الفئة في مجتمعنا.

أما **متخصصي الدول العربية** فقد أشارت النتائج المسجلة في الجدول رقم (01) أن هناك إتفاق بين إستجابات العينتين بنسبة 100**%** أن النظرة السائدة هي النظرة السلبية لدى أفراد المجتمع لهذه الفئة ، وبنسبة كذلك100**%** هي نظرة قصور وبنسبتي 75**%** على التوالي هي نظرة الرفض وعدم التقبل ونظرة الشفة. وهذه النسب لا تختلف عن النسب السابقة وهي تشير إلى التقاطع الواضح في ثقافة المجتمعات العربية في نظرتها للمعاق وما تحويه من السلبية والقصور والرفض وعدم التقبل وهذا نتيجة الأمية والجهل المنتشر بين فئات المجتمع العربي،رغم ما يشهده العالم من تطور ورقمنه...الخ.

ففي دراسة لليونيسف صدرت مؤخراً وأعتمَدَت مقاييس تقليدية، و أرتكزت إلى أرقام قدّمتها الحكومات، بلغ تعدادُ الأميين سبعين مليون عربي ، وتبلغ نسبة الأمية في وسط النساء العربيات

نحو 80 % ، والسبب الرئيس أن الأمية غالبًا ما تتبع في إطار عملية تهميش الفرد من حياة المجتمع والمدرسة، ويتم ذلك أحياناً بإسم الدين وأحياناً أخرى بإسم العادات والتقاليد (الأيوبي،2010) .كما أن التنمية البشرية في الدول العربية تبقى تراوح مكانها لإهتمام مشاريع التنمية بتنمية و إستثمار رأس المال المادي دون الإلتفات إلى تطوير وتنمية رأس المال البشري،كما أن هذه الدول ومنها الجزائر لم تحدث بعد القطيعة مع كافة أشكال التخلف والتهميش، ومنها التوصيم ونمطية الأفكار حول الأفراد الغير عاديين وثقافة التهميش التي طالت حتى الأفراد العاديين، وما إرتفاع نسب البطالة وضعف المستوى الإجتماعي والإقتصادي وإنخفاض الدخل إلا مؤشرات على عدم الوصول إلى تنمية حقيقية وفعالة في جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية ،فحسب تقرير الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية في الدول العربية لسنة 2010 لا تزال الجزائر ضمن التصنيف الذي يجعل منها دولة متوسطة التنمية البشرية مقارنة بالعديد من نظيراتها من الدول العربية كقطر والبحرين والأردن وتونس والمغرب...اتضح من تحليل استجابات عينة الدراسة ما يلي:

أ – وجود إتجاهات إجتماعية سلبية تجاه المعاقين .

ب– النظرة إلي المعاق بوصفة عبء إجتماعي لا مردود من ورائه لعجز المعاق عن الإتيان بأية سلوكيات تفيد المجتمع.

2– بالنسبة للتساؤل الثاني :

تشير النتائج المسجلة في الجدول رقم (02) إلى أن متخصصي الجزائر أشاروا إلى أن الإمكانات المهيأة لاحتواء وإدماج المعاقين في بلادنا غير كافية لمقابلة إحتياجات هذه الفئة بنسبة**100%** وهذه أراء تعبر على نقص الإمكانات المادية لإحتواء هذه الفئة سواءا ما تعلق بالمراكز المخصصة لتعليم وتدريب الأفراد المعاقين ،أو برامج تعليمهم وتكوينهم وتدريبهم، كما أشار المتخصصين إلى أن المراكز والبرامج المعدة من طرف الوزارة غير مناسبة بدرجة كافية اذ أشارت نتائج الدراسة الميدانية من خلال استجابات أفراد العينة إلي أنه لا يكفي أن نزود المعوق بأدوات معينة في شكل أسلوب تعليمي أو تدريبي ولكن الأهم هو مساعدته كعاملين في هذا المجال علي تقبل إعاقته بشكل طبيعي وواقعي ،بالإضافة إلي دور أفراد المجتمع في الوعي بمتطلباتهم النوعية من خلال تقديم كافة أشكال الدعم الحكومي والخاص من تشريعات وخدمات صحية واجتماعية وترفيهية وفرص العمل المناسبة كما أشار أفراد العينة إلي تدني كفاءة عدد العاملين في هذا المجال بما لا يفي باحتياجات ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة إجتماعيا وتعليميا نظرا لسوء الاختيار

وقلة التدريب والتكوين، إضافة إلي قصور البرامج اذ أن هناك حالات يتطلب التعامل معها في بيئة معينة أو وفق برنامج خاص يصلح للتعامل مع صاحب الإعاقة علي ضوء ما يشعر به وما يفكر فية وكيفية تعامله مع الأشياء ،وليس كيفما يريد غيره له.

أما متخصصي الدول العربية فكانت استجاباتهم مختلفة اذ أن نسبة 62.5**%** يرون أن الإمكانات المهيأة في هذه البلدان كافية لاحتواء فئات المعاقين و37.5**%** يرون أنها موجودة ولكنها غير كافية ويمكن تحليل النتيجة المتوصل إليها إلى أن العينة المستهدفة بالدراسة تمثل مجموعة من الدول العربية التي عرفت تقدما ملحوظا في الآونة الأخيرة في مجال رعاية المعاقين ومنها الأردن والكويت والسعودية بما فيها توفير المراكز الحكومية والخاصة للتكفل النفسي والبيداغوجي بهذه الفئات ،وقد لعبت الجمعيات الأهلية الدور الأكبر في هذا المجال ، أضف الى ذلك التطور الذي عرفته هذه الدول في مجال التنمية البشرية ، اذ تصنف هذه الدول ضمن الدول العربية المصنفة ضمن التنمية البشرية المرتفعة حسب تقرير 2009 وهي الكويت والسعودية بينما تصنف الأردن في بعض المؤشرات ضمن البلدان متوسطة التنمية. كما أن البرامج المقدمة لهذه الفئات أصبحت تعتمد على الدراسات النفسية والإجتماعية لهذه الفئات كما أن التمويل والدعم المقدم لمراكز الرعاية والتأهيل النفسي والتربوي ساعدها كثيرا على التكفل الأحسن بها.

ويتضح من تحليل إستجابات العينة مايلي:

أ _ قلة الإمكانات المتوفرة لإستيعاب الأفراد المعاقين نظرا لتنوع وإختلاف الإعاقات وخصوصية كل إعاقة في حد ذاتها يحتاج إلى الكثير من الدعم والإهتمام النفسي والإجتماعي والمادي كذلك.

ب_ إتفاق جل الآراء على عدم كفاية الإمكانات ،(الهياكل ،البرامج، المتخصصين، برامج التدريب ...الخ)

3- بالنسبة للتساؤل الثالث:

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (03)أن هناك تقاطع وإتفاق كبيرين بين المتخصصين في الجزائر ونظرائهم في الدول العربية في الإقتراحات المقدمة من أجل تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين) من الاندماج في التنمية الاجتماعية ،وقد جاءت آرائهم متمثلة في أن نظرة المجتمع تقوم على تجنبهم وعدم تقبلهم خاصة في حالات الإعاقة الشديدة ويذكى ذلك سلوك أسرهم بمحاولة عزلهم ،كما يرون أن المجتمع مسؤول مسئولية كاملة ومباشرة عن رعاية وتعليم وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة، وذلك بتغير المناخ الاجتماعي بما يحقق لهم الاندماج داخل المجتمع والتركيز على أن المعوق إنسان يمكن أن يعطى ولدية قدرات وله قيمه، والعمل على تصحيح

المفاهيم الخاصة بهم لان هذا يمنعه بل يحرمه من العيش في بيئة اجتماعية ترفضه ،وبالتالي تؤثر على خبراته وعلاقته بالآخرين ، كما جاءت آرائهم متبنية لمشكلاتهم وأن قضاياهم يجب التعامل معها على أنها واجب إنساني وأخلاقي قبل أن تعتبر واجبا اجتماعيا ووطنيا ،بل وتهيئة البيئة المناسبة التي تسهم في توافقهم وتكيفهم مع أقرانهم الأسوياء من خلال جعل الظروف المحيطة بهم عادية وعدم إساءة معاملتهم بأي شكل من الأشكال .

ويتضح من تحليل استجاباتهم ما يلي .

1. العمل على تفعيل الإهتمام بالشخص ذاته وما لدية من قدرات ومميزات خاصة يتم التركيز عليها وتنميتها.
2. المطالبة بتوفير كافه خدمات الرعاية الصحية والتربوية للمعاقين وأسرهم.
3. دعم مؤسسات التأهيل المهني العاملة في المجال.
4. الأساس في تحسين وضعية المعاقين في المجتمع يعتمد علي تغير الاتجاهات والمعتقدات الاجتماعية ، وذلك من خلال برامج توعية أفراد المجتمع بكافة قضايا الإعاقة والمعوقين .
5. إحداث تغييرات هيكلية جوهرية في النظام التعليمي العام من حيث أطره التشريعية وإجراءاته ليستوعب المعاقين في إطاره بتوفير مختلف الفرص التعليمية المتاحة لغير المعاقين .
6. التكفل النفسي والتربوي والاجتماعي بهم وذلك بتوفير المزيد من الأخصائيين والمربين في مراكز الرعاية، مع ضرورة تدريبهم في هذا المجال.
7. القيام بإجراء بعض التعديلات في البيئة الطبيعية لتفي بالاحتياجات الخاصة بالأفراد المعوقين في هذه الأماكن وتطبيقها على أرض الواقع لتفي باحتياجاتهم الأساسية ، بإتباع المقاييس العالمية التي تراعي خصائص هذه الشرائح في تصميم الأبنية العمومية والطرقات.

خاتمة:

إن كان هناك ما يمكن أن يستخلصه من هذه الدراسة فهو أن ذوي الإعاقة يتعرضون لإقصاء واضح عن سوق العمل، وعن أوجه الحياة ومناشطها عامة، ويعود هذا (الاستبعاد) لهيمنة أفكار رجعية وإتجاهات سلبية تجاه ذوي الإعاقة،كما يعود لهيمنة النظرة الطبية إجتماعيا وسيطرة نظرية العجز علي ذهنية المسؤولين والعاملين بمجال الإعاقة، والحقيقة أن ذوي الإعاقة قد قدموا الدليل علي قدراتهم وإمكانيتهم التي لا تقل عن غيرهم وإن كانت تختلف قليلا،ولكن يبقي بين الاعتراف النظري بتلك القدرات وبين التخطيط الفعلي المبني علي قناعة بإمكانيات ذوي الإعاقة مسافة طويلة علينا أن نجتازها بإصرار وثقة للوصول،وإن مواجهة الإشكاليات الكثيرة التي تعيق ذوي الإعاقة عن التمتع بالحق بالعمل وغيره من

الحقوق دون تمييز،يحتاج لتغيير الأفكار قبل تغير القوانين والنظم،يجب أن يقتنع ويعي المجتمع أن هناك ثمن إقتصادي يدفع نتيجة إهدار طاقات بشرية هائلة.

توصيات:

باستعراض نتائج الدراسة يمكن الانتهاء إلي التوصيات التالية :

1- الإعاقة قضية إجتماعية في المقام الأول تنتج في ظل ظروف إجتماعية معينة تحد من تفعيل ما يمكن تسميته بفائض الطاقة لدى ذوي الإحتياجات الخاصة ، وبالتالي فإن إستغلال فائض الطاقة هذا متوقف علي وعي وإدارك المجتمع بمختلف نظمه ذات العلاقة بالتفاعل الاجتماعي والخصائص النفسية والسلوكية للمعاقين ،ومن هنا تأتي وجاهة المناداة بإنشاء مراكز علمية متخصصة لدراسة كافة الموضوعات المرتبطة بالإعاقة والمعوقين.

2- دعم أنشطة وبرامج الجمعيات الخاصة و العاملة في مجال رعاية وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أشكال الدعم المالي والفني.

3- إنشاء نوادي إجتماعية ورياضية متخصصة توفر سياقا لممارسة المعاقين وأسرهم كافة الأنشطة الرياضية والترفيهية.

4- إنشاء مراكز التدريب والتأهيل المهني لإكساب ذوى الاحتياجات الخاصة المهارات التي تمكنهم من العمل المهني بمختلف صيغه لمساعدتهم علي الحياة المستقلة.

قائمة المراجع:

- الفيروز بادي مجد الدين بن يعقوب(2011)،"القاموس المحيط"، الجزائر،عين مليلة: دار الهدى.
- ابن منظو أبو الفضل جمال الدين(2000)،" لسان العرب"، ط4 ،دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- إسماعيل حمدي محمد(د.ت)، التمكين الإعلامي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة .الإعلام ودوره في الوفاء بحاجات الشباب في مجتمع متغير، المعتز للنشر والتوزيع .
الأيوبي إبراهيم (2008)،"مفهوم ومعطيات عن الأمية في الوطن العربي"، الحوار المتمدن موجود على موقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125464
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2009)، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية ، موجود على موقعhttp://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2009a.pdfj
- الجراح حيدر(2016)،" الانغلاق الاجتماعي"،متوافرة على موقع https://annabaa.org/arabic/annabaaarticles/5409

– الطراونة حسين أحمد(2006)" العلاقة بين التمكين الإداري وفاعلية عملية اتخاذ القرارات لدى مديري المدارس الحكومية في إقليم جنوب الأردن"، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية، جامعة مؤتة.

– عبد الوهاب على محمد(1997)،"إدارة الكتاب المفتوح"،مقالة في مؤتمر إدارة القرن الواحد والعشرين، وايد سيرفس للاستشارات، القاهرة .

– العتيبى سعد بن مرزوق (2005) ،" جوهر تمكين العاملين :إطار مفاهيمي "،الملتقى السنوي العاشر لإدارة الجودة الشاملة. الخبر، 17/ 18 إبريل، المملكة العربية السعودية، متوافر على موقعwww.bu.edu.eg/portal/uploads/discussed_thesis/.../9998970_R.pdf

– العيني خالد (2012)،"الاستبعاد الاجتماعي" ، موجود على موقع
Publié le 14-07-www.tanmia.ma/2012

– القريطي عبد المطلب أمين (1996)،" سيكولوجية ذوي الحاجات الخاصة وتربيتهم"، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.

– القصاص مهدي محمد (2010)،" "التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة دراسة ميدانية"، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني (الإعاقة الذهنية ين الرعاية والتجنب)، كلية الآداب ،جامعة المنصورة.

– الكبيسي عامر خضير(2004)،"إدارة المعرفة و تطوير المنظمات"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .

– اللالا صائب كامل علي(2015) ،تقييم الخدمات التربوية والمساندة المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر المعلمات والأخصائيات في مراكز الرعاية النهارية في مدينة الرياض،مجلة الإرشاد النفسي. ع.41، ج.1، يناير ص ص375–399.

– لعنزي مطلق عشوي مفضي(2012) رئيس مكتب لجنة الرد على الخطاب الأميري، مجلس الأمة الكويتي لجنة الرد على الخطاب الأميري، مجلس الأمة الكويتي، مجلة الطفولة والتربية. ع. 11، س4، يوليو، ص ص. 187–227

- معجم اللغة العربية المعاصر)https://www.almaany.com/ar/dict/ar

– ملحم،يحيى (2009)،" التمكين: مفهوم إداري معاصر" ، متوافر على موقعwww.ejtmay.com12/03/2009

– مومني خالد(2009)، "معالم في الفكر الإداري"، دار الكتاب الثقافي، الاردن.

– النجار خالد، وآخرون (د.ت)،" في مقدمة في التربية الخاصة" ، متوافرة على موقع http://gulfdisability.org/pdf/Mental_A8.pdf

الملحق رقم (01) إستبيان مفتوح حول :الآليات المقترحة للتمكين الاجتماعي الأشخاص المعاقين في البيانات الأولية: مواجهة التهميش و الاقصاء الاجتماعي

الجنس : ذكر ( ) ، أنثى( )	**المهنة :.....**
عدد سنوات الخبرة:	**البلد**

إخواني الأخصائيون والعاملون في مجال الإعاقة

تحية طيبة وبعد:

يسرني أن أقدم إليكم هذا الاستبيان الذي وضعته الباحثة بغرض التعرف على بعض الجوانب المتعلقة بالأشخاص المعاقين وذلك في بحث لها بعنوان: **آليات التمكين الاجتماعي للأشخاص المعاقين في مواجهة التحيز والإقصاء الاجتماعي ـ دراسة إستكشافية لآراء المختصين في الجزائر وبعض البلدان العربية ـ**

ولتحقيق هذا الهدف أضع هذا الاستبيان بين أيديكم راجية منكم التكرم والإجابة عن أسئلته من واقع خبرتكم وعملكم في هذا المجال.مع العلم أن ما ستقدمونه من إجابات ومعلومات لا يستخدم إلا لأغراض علمية بحتة.

وشكرا على تعاونكم مسبقا

الأسئلة:

1- كيف تقيم نظرة أفراد المجتمع للاشخاص المعاقين في بلدك ؟

.....
.....
.....

2- كيف تقيم الإمكانات المهيأة في المجتمع لاستيعاب وإدماج واحتواء المعاقين في بلدك؟

.....

.....

.....

3- ماهي الآليات التي تقترحونها من أجل تمكين الأفراد المعاقين من المشاركة الفعالة في التنمية وبناء المجتمع ؟

.....

.....

.....